ANNUAL MEETINGS
2026 | THAILAND
INTERNATIONAL MONETARY FUND
WORLD BANK GROUP

Governor's Statement No. 16 (A)
October 15, 2026

Statement by the Hon. **MOHAMAD YISR BARNIEH,**
Governor of the IBRD for **THE SYRIAN ARAB REPUBLIC**

بيان محافظ الجمهورية العربية السورية

معالي السيد محمد يسر برنية، وزير المالية

الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2026

بانكوك، تشرين الأول 2026

ما بعد إعادة الإعمار: إرساء أسس مستقبل مرن ومزدهر

تختتم سورية مشاركتها في هذه الاجتماعات السنوية بشعور متجدد بالمسؤولية والعزم والثقة بالفرص المقبلة.

بالنسبة لبلدنا، تمثل هذه الاجتماعات أكثر من مجرد عودة إلى الانخراط الدولي. إنها تشكل محطة مهمة في إعادة إندماج سورية في المجتمع المالي الدولي، وانتقالها من عقود من العزلة نحو مستقبل يقوم على التجديد المؤسسي، والفرص الاقتصادية، والشراكات الدولية البنّاءة.

لقد أضعفت سنوات الصراع والنزوح وسوء الإدارة الاقتصادية في ظل النظام السابق، قدرتنا الإنتاجية والخدمات العامة والمؤسسات وأسس الثقة الاقتصادية بشكل عميق. والتحديات التي نواجهها تتجاوز بكثير مجرد إعادة الإعمار المادي. فهي تتطلب إعادة بناء الأسس المؤسسية والاقتصادية لاقتصاد فعّال ومرن وتنافسي.

ولذلك فإن طموحنا لا يقتصر على استعادة ما فُقد، بل يتجه إلى إقامة إطار اقتصادي حديث يستطيع السوريون من خلاله العمل والاستثمار والابتكار والازدهار، مدعومين بمؤسسات عامة فعالة، وإدارة مالية سليمة، وحماية اجتماعية، وإدارة مسؤولة للموارد الوطنية.

وهذه هي الرؤية التي توجه أجندة إصلاحنا، وتدعم انخراط سورية المتجدد مع المجتمع الدولي.

من الالتزامات إلى التنفيذ: المضي قدماً في الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي.

على مدار العام الماضي، أحرزت سورية تقدماً ملموساً في تحويل أولويات الإصلاح الاقتصادي إلى تدابير عملية، رغم القيود الهيكلية الكبيرة وحجم التحديات الموروثة من الماضي.وتتوقع الحكومة نمواً اقتصادياً بنسبة 11.3 في المائة في عام 2026، بشكل يعكس تعافياً تدريجياً في النشاط الإنتاجي والتجارة والخدمات والاستثمار. ومع أن هذه التوقعات مشجعة، فإنها تمثل مرحلة مبكرة من تحول طويل الأمد يتطلب إصلاحات مستدامة واستثمارات وبناءً للقدرات المؤسسية.

تظل الحوكمة المالية في صميم هذا التحول. فقد تقدمت وزارة المالية في إصلاحات تهدف إلى تعزيز إعداد الموازنة وتنفيذها، وتحسين الشفافية والمساءلة، وتحديث إدارة الإيرادات، وإرساء إطار أكثر فعالية للسياسة المالية الكلية. ويعكس نشر موازنة المواطنين وتقارير تنفيذ الموازنة التزامنا بتعزيز الشفافية العامة. وبالتوازي مع ذلك، نقوم بالعمل على أنظمة إدارة مالية عامة متكاملة، وتحديث السياسة الضريبية، وتعزيز القدرات المؤسسية لإدارة الموارد العامة بكفاءة ومسؤولية.

كما تشكل التحسينات في مؤسسات القطاع العام جزءاً من جهود أوسع لاستعادة فعالية هذه المؤسسات وتعزيز قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية.

وتسعى الحكومة إلى أجندة إصلاح اقتصادي شاملة تهدف إلى خلق بيئة أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر تنافسية وجاذبية للاستثمار. ويشمل ذلك تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتيسير وصول المستثمرين إلى الخدمات العامة، وتعزيز الحماية القانونية وآليات تسوية النزاعات.

وتؤدي هيئة الاستثمار السورية دوراً مهماً في تيسير الاستثمار من خلال نهجٍ أكثر تنسيقاً وانسيابية، بهدف تخفيض الحواجز الإدارية، وتحسين وضوح اللوائح، وتوفير قدر أكبر من القدرة على التنبؤ والثقة للمستثمرين.

وتهدف الجهود المبذولة لتحسين حوكمة الأصول العامة واستغلالها الإنتاجي، إلى جانب تطوير مؤسسات التمويل والاستثمار الوطنية، إلى تعبئة الموارد من أجل التعافي الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل.

ويشكل إصلاح القطاع المالي ركيزة أساسية أخرى من ركائز التحول الاقتصادي في سورية. وتشمل الأولويات تعزيز النزاهة المالية والأطر التنظيمية، وإعادة تأهيل القطاع المصرفي، وتحديث البنية التحتية المالية، وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية، واستعادة الثقة اللازمة للوساطة المالية المحلية والدولية.

وتُتابع هذه الإصلاحات بالتزام واضح بالمعايير الدولية المعترف بها في مجال الشفافية والنزاهة المالية ومنع الأنشطة المالية غير المشروعة.

وتعكس هذه المبادرات مجتمعة تصميمنا على تجاوز مرحلة الاستقرار قصيرة الأجل نحو إطار متماسك للنمو الاقتصادي المستدام والمصداقية المؤسسية وتنمية القطاع الخاص.

تعزيز المؤسسات، وحماية الحقوق، وتعزيز التعافي الشامل.

لا يمكن استدامة التحول الاقتصادي دون مؤسسات قوية، واحترام للحقوق، ونموذج تنموي يحقق تحسينات ملموسة في حياة الناس.

يشمل التجديد المؤسسي الأوسع في سورية جهوداً لتعزيز سيادة القانون، وتقوية المساءلة العامة، ومعالجة المظالم التاريخية، واستعادة الثقة في المؤسسات العامة.

ويكتسب حماية حقوق الملكية ومعالجة إرث التدابير التعسفية التي طالت الأفراد والشركات، أهمية خاصة لإعادة بناء الثقة الاقتصادية، وتشجيع عودة رؤوس الأموال، وتمكين الاستثمار.

ولا يقل أهمية عن ذلك ضمان وصول التعافي الاقتصادي إلى الشرائح الأكثر هشاشة في المجتمع.

كذلك تسعى أولوياتنا الوطنية للحد من الفقر إلى الانتقال تدريجياً من المساعدة الطارئة نحو سبل عيش مستدامة، وفرص عمل، ومشاركة اقتصادية، وحماية اجتماعية أقوى.

وفي إطار هذا الجهد الوطني الأوسع، تعكس مبادرة «سوريا بلا مخيمات» التزام البلاد بتهيئة الظروف التي تدعم العودة الطوعية والآمنة والكريمة، إلى جانب تحسين الوصول إلى السكن والخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية.

ويظل الاستثمار في رأس المال البشري والخدمات العامة الأساسية أمراً أساسياً لا بدّ منه. ومن منظور المالية العامة، فإن مسؤوليتنا هي دعم أطر تمويل مستدامة تمكّن من تقديم الخدمات الأساسية، وتعزيز المرونة الاجتماعية، وضمان أن يكون التعافي مجدياً اقتصادياً وشاملاً اجتماعياً في آن واحد.

وفي نهاية المطاف، لا يجب أن يُقاس نجاح تحول سورية من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية أو أحجام الاستثمار فقط، بل من خلال التحسينات الملموسة في رفاه المواطنين وفرصهم وأمنهم الاقتصادي.

إعادة ربط سورية بالنظام المالي الدولي

لقد أبرز الانخراط الدولي المتجدد لسوريا تحدياً أساسياً تواجهه الاقتصادات الخارجة من عزلة طويلة الأمد.

فإزالة القيود القانونية والتنظيمية، رغم أهميتها، لا تعيد تلقائياً الوصول إلى الخدمات المصرفية الدولية، وعلاقات المراسلة، وتمويل التجارة، أو أنظمة المدفوعات عبر الحدود.

وتتطلب إعادة الإندماج عملية مستمرة لإعادة بناء الثقة، وتعزيز قدرات الامتثال، وإثبات المصداقية المؤسسية، وإقامة علاقات موثوقة مع الأطراف المالية الدولية المقابلة.

تدرك سوريا مسؤوليتها في تلبية هذه التوقعات. ونظل ملتزمين بتعزيز النزاهة المالية، وتحسين الشفافية، ومواءمة ممارساتنا المؤسسية مع المعايير الدولية، بما في ذلك تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي الوقت نفسه، تتطلب إعادة الإدماج الناجحة انخراطاً بناءً من الشركاء الدوليين والمؤسسات المالية، مدعوماً بنهج متناسبة وقائمة على الأدلة وحساسة للمخاطر تعترف بالتقدم القابل للقياس.

إن استعادة القنوات المالية المشروعة ليست مجرد هدف مالي ومصرفي فني. إنها شرط أساسي لتسهيل التجارة، وجذب الاستثمار، وتمويل التنمية، ودعم تعافي الاقتصاد الإنتاجي.

فالتكامل المالي الشفاف والمنظم بشكل سليم يقوي النظام المالي الدولي، ويقلل في الوقت نفسه من الحوافز والفرص للنشاط المالي غير الرسمي وغير الشفاف.

ولذلك نرى في استمرار التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والسلطات التنظيمية والشركاء الماليين التجاريين مسؤولية مشتركة ومكوناً حيوياً من مكونات التعافي الاقتصادي لسورية.

شراكات متعددة الأطراف متجددة وإطار إنمائي أكثر فعالية.

أعادت مشاركة سورية في هذه الاجتماعات السنوية التأكيد على أهمية علاقتها بصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.

نحن نقدر بعمق المساعدة الفنية والانخراط المؤسسي والحوار السياسي الذي يقدمه صندوق النقد الدولي، لا سيما في تعزيز الحوكمة المالية، وإدارة الاقتصاد الكلي، وإصلاح القطاع المالي، وأسس الاستقرار الاقتصادي.

وشراكتنا المتجددة مع مجموعة البنك الدولي لا تقل أهمية. فهي تمثل عودة إلى التعاون الإنمائي المنظم، الذي يدعم القدرات المؤسسية، والخدمات العامة الأساسية، والبنية التحتية، والظروف الأوسع اللازمة للاستثمار الخاص المستدام.

نرحب بالتقدم المحرز في توسيع هذا التعاون، بما في ذلك تطوير أدوات التمويل، وبرامج المساعدة الفنية، والآليات لتنسيق الدعم الإنمائي الدولي.

في هذا السياق، يمثل الاتفاق على إنشاء صندوق سورية الائتماني لدعم التعافي واعادة الإعمار (START) في إطار البنك الدولي، خطوة مهمة نحو تعبئة الموارد الدولية وتنسيقها لدعم تعافي سورية وإعادة إعمارها وتحولها المؤسسي. وتتجاوز قيمة مثل هذه الآلية مجرد التمويل. فهي توفر فرصة لتحسين التنسيق بين شركاء التنمية، ومواءمة المساعدة الدولية مع الأولويات التي تحددها البلاد نفسها، وإرساء معايير قوية للحوكمة والشفافية والنزاهة والمساءلة.

ونعبر أيضاً عن تقديرنا الصادق لشركائنا الإقليميين والدوليين، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، ودولة قطر، وبقية الدول العربية والصديقة والبنك الإسلامي للتنمية، وغيرها من المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف، الذين يساهم انخراطهم ودعمهم المستمر في تعافي سورية.

وتسلط تجربتنا الضوء على درس أوسع للمجتمع الإنمائي الدولي: فالدول الخارجة من الصراع غالباً ما تواجه أكبر احتياجاتها التمويلية في اللحظة التي تكون فيها قدرتها المؤسسية على إعداد المشاريع وإدارة المخاطر وتعبئة الاستثمار أكثر تقييداً.

ولذلك يجب أن يعالج تمويل التنمية جانبي هذا التحدي معاً.

وينبغي التعامل مع بناء القدرات المؤسسية، وتعزيز إعداد المشاريع، وتحسين إدارة الاستثمار العام، وتطوير أطر تمويل موثوقة، على أنها استثمارات أساسية في حد ذاتها.

وتظل موارد التمويل الميسّر حيوية من أجل تحسين الخدمات الأساسية والتعافي الاجتماعي، في حين يمكن للضمانات وآليات تقاسم المخاطر ورأس المال الخاص المنظم بشكل مناسب أن تساعد في توسيع التمويل للمشاريع ذات الجدوى التجارية.

ويوفر النهج المنسق الذي يجمع بين التطوير المؤسسي والتمويل العام والاستثمار الخاص مساراً أكثر استدامة من المساعدة المجزأة أو الاعتماد المطول على الدعم الطارئ.

الترابط الإقليمي وما بعده: مساهمة سورية الاستراتيجية

يحمل تعافي سوريا أهمية تتجاوز حدودها الوطنية بكثير.

إن موقعنا الجغرافي، وإمكاناتنا الاقتصادية، ودورنا التاريخي كملتقى للتجارة الإقليمية، يضعان سورية في موقع فريد للمساهمة في اقتصاد إقليمي أكثر ترابطاً ومرونة وازدهاراً.

ونرى في الترابط الإقليمي وما بعده فرصة استراتيجية تقوم على ثلاث ركائز يعزز بعضها بعضاً:

- أولاً، الترابط الرقمي. يوفر الموقع الجغرافي لسورية إمكانات كبيرة لدعم البنية التحتية الرقمية الإقليمية والعابرة للقارات، بما في ذلك شبكات الاتصالات وممرات الألياف البصرية والترابط البياناتي الذي يربط الخليج والمشرق وتركيا وأوروبا وما بعدها. ويمكن لمثل هذا الترابط أن يسهم في التحول الرقمي والاستثمار التكنولوجي وتطوير اقتصاد رقمي إقليمي أكثر تكاملاً.

  ثانياً، الترابط في مجال الطاقة. يوفر موقع سوريا فرصاً للتكامل الإقليمي في مجال الطاقة، بما في ذلك الربط الكهربائي، وبنية عبور الطاقة، والتعاون عبر الحدود. ويمكن لتعزيز هذه الروابط أن يسهم في أمن طاقي إقليمي أكبر، واستخدام أكثر كفاءة للبنية التحتية، وظروف أفضل للتنمية الصناعية والاقتصادية.

- ثالثاً، الأمن الغذائي. تخلق الإمكانات الزراعية لسورية وقدرتها الإنتاجية وروابطها الجغرافية بالأسواق الإقليمية فرصاً للمساهمة في الأمن الغذائي الإقليمي من خلال إعادة تأهيل الإنتاج الزراعي، وتطوير سلاسل القيمة الزراعية الغذائية، وتعزيز شبكات التجارة واللوجستيات.

وتتكامل هذه الركائز الثلاث مع الإمكانات الأوسع لسورية كمركز لممرات اقتصادية وتجارية تربط الأسواق الإقليمية، وتيسر حركة السلع والخدمات، وتوسع فرص الاستثمار والتعاون الإنتاجي.

ورؤيتنا لا تقتصر على إعادة إعمار سورية. بل تقوم على استعادة قدرة سوريا على المساهمة الإيجابية في التكامل الاقتصادي الإقليمي، ومرونة سلاسل التوريد، والازدهار المشترك.

ويمكن لسورية المستقرة والمنتجة والمترابطة اقتصادياً أن تصبح شريكاً مهماً في مواجهة التحديات الإقليمية المشتركة، مع توليد فرص تمتد إلى ما وراء حدودها.

النظر إلى الأمام: من الانخراط المتجدد إلى نتائج ملموسة

مع اختتام هذه الاجتماعات السنوية، ندرك التقدم المحرز والعمل الكبير الذي لا يزال أمامنا.

نحن لا نخلط بين بوادر التعافي الاقتصادي الأولى واكتمال تحولنا. فإعادة بناء الثقة، واستعادة فعالية المؤسسات، وتحقيق الازدهار المستدام، ستتطلب الاتساق والانضباط والسياسات السليمة والالتزام طويل الأمد.

إن عودة سورية إلى المجتمع المالي الدولي ليست مجرد محطة دبلوماسية. إنها فرصة لإقامة شراكات دائمة، وتعبئة الاستثمار، وتعزيز المؤسسات، وإعادة ربط اقتصادنا بالأسواق الإقليمية والعالمية.

وانخراطنا مع صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي محوري في هذه العملية، ونتعامل مع هذه الشراكات بشعور واضح بالملكية الوطنية، والمسؤولية المتبادلة، والالتزام بالمعايير الدولية المعترف بها.

نغادر بانكوك مشجّعين بالحوار البناء، والثقة المتزايدة في الإمكانات الاقتصادية لسوريا، واستعداد الشركاء الدوليين لمرافقة بلادنا في مسارها نحو التعافي والتحول.

ومسؤوليتنا الآن هي تحويل هذا الانخراط المتجدد إلى نتائج ملموسة للشعب السوري.

تسعى سورية لا إلى مجرد التعافي من ماضيها فحسب، بل إلى بناء أسس مستقبل مرن ومنتج ومزدهر، وإلى استعادة مكانتها كشريك بناء وموثوق في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

ونتطلع إلى المضي قدماً في هذا المسعى المشترك بعزم ونزاهة وثقة بالفرص المقبلة.

شكراً لكم.